

دعماً للأسر المتعففة والمرضى

«الرحمة العالمية» سيرت قافلة إغاثية للمحتاجين في شمال لبنان

وأكد العنجري أن الهدف من تلك القافلة هو تأمين المواد غير المتوفرة لدى الأشقاء في لبنان والتي نعمل على السدوم لتأمين احتياجاتهم، إلى جانب توفير الرعاية الصحية لهم بما يخفف الأعباء عن كواهلهم، في ظل أوضاعهم الاقتصادية بالغة الصعوبة.

واختتم العنجري تصريحه بالشكر والدعاء للمحسنين الكرام من أهل الكويت على دعمهم لإخوانهم المحتاجين في لبنان، سائلاً المولى تبارك وتعالى أن يتقبل منهم صالح أعمالهم، وأن يجعل تبرعاتهم في موازين حسناتهم.



توزيع الطرود الغذائية



تسليم الأجهزة الكهربائية للمستحقين

استمراراً لدورها في دعم وإغاثة المحتاجين، سيرت جمعية الرحمة العالمية قافلة إغاثية، دعماً للأسر المتعففة، والمرضى المحتاجين، وغيرهم من الفئات المحتاجة في شمال لبنان.

وفي هذا السياق، قال رئيس القطاع العربي بالإنابة في جمعية الرحمة العالمية د. وليد العنجري: إن القافلة الإغاثية اشتملت على توزيع 700 طرد غذائي يلبي احتياجاتهم من المواد الأساسية، وتوزيع الأجهزة الكهربائية المنزلية كالمبردات والغسالات والمراوح على 40 أسرة.

العنجري: القافلة الإغاثية اشتملت على توزيع 700 طرد غذائي يلبي الاحتياجات الأساسية

توزيع الأجهزة الكهربائية المنزلية كالمبردات والغسالات والمراوح على 40 أسرة

600 مريض محتاج، عمليات إزالة المياه بالإضافة إلى إجراء البويضات من العيون

القافلة اشتملت على القلمون بالشمال حملة طبية في منطقة اللبناي استغاد منها

وفي الجانب الصحي أوضح العنجري أن

تتمت

الكويت والسعودية

كطرف تفاوضي واحد والجمهورية الإسلامية الإيرانية كطرف آخر، وفقاً لأحكام القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار.

في سياق متصل، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير المالية بالوكالة د.سعد البراك، في رده على سؤال وجهه النائب حمد العليان، أن الإدعاءات الإيرانية في شأن حقل الدرة لا تنفي صحة الوقائع على الأرض، والتي تؤكد ملكية الحقل للكويت والسعودية معاً وبشكل مشترك.

وقال البراك: إن «حقل الدرة البحري للغاز قد اكتشف عام 1967 ويقع بأكمله في المنطقة المغمرة المقسومة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وبهذه الخاتبة فهو حقل مشترك بينهما ويملكان وحدهما كامل الحقوق في استغلال الثروات الطبيعية فيه بحكم ملكيتهما المشتركة الخالصة لهذه الحقوق في تلك المنطقة بالتساوي، بناء على الاتفاقية المبرمة بينهما في شأنها بتاريخ 2000/7/2 والصادر بالموافقة عليها القانون رقم "35" لسنة 2000، وعلى هذا المقضي أبرمت الكويت مع السعودية بتاريخ 21 مارس 2022 اتفاقية لتطوير الحقل المذكور عن طريق شركة واحدة بقدرة تصل إلى مليار قدم مكعبة و84 ألف برميل من المكثفات يومياً، بناء على مذكرة التفاهم الموقعة بينهما بتاريخ 24 ديسمبر 2019، الأمر الذي يجري التنسيق في شأنه حالياً في الاجتماعات الفنية التي تعقد بانتظام وأطراف بين الجانبين الكويتي والسعودي لهذا الغرض».

أضاف وزير النفط أن «ادعاءات إيران في شأن الحقل المذكور، تفرض على وزارة النفط، باعتبارها الجهة المنوط بها تولى شؤون الثروة النفطية للكويت وتطورها، بما يكفل تنمية موارد الدولة وزيادة دخلها القومي، التنسيق الدائم والتشاور المستمر مع وزارة الخارجية، وإمدادها بكافة البيانات والمعلومات الفنية المتعلقة بهذا الحقل، مباشرة شؤونها حيال استجماع العناصر ذات الأثر في سياسة الكويت الخارجية مع إيران، في شأن الحقول المشار إليه، والقيام بالاتصالات والبحاث للتهيئة لأي إجراءات أو تدابير دولية، بما فيها المفاوضات لعقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وهو ما تعكف وزارة النفط حالياً على مواءمة إجرائه بشكل دائم ومطرد، تحقيقاً للمصلحة العليا لدولة الكويت حسبما جاء في المادة "21" من الدستور، والتي تنص على أن الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك الدولة، تقوم على حفظها وحسن استغلالها، بمرعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني».

من جهة أخرى وفي سياق غير بعيد عن هذه التطورات، تسلم وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح نسخة من أوراق اعتماد السفير الإيراني الجديد لدى دولة الكويت محمد توتونجي، وذلك خلال اللقاء الذي عقد أمس الخميس، في ديوان عام وزارة الخارجية، حيث تمنى الوزير للسفير التوفيق في مهام عمله وللعلاقات الثنائية المزيد من التقدم والأزدهار.

وجرى خلال اللقاء بحث مجمل أوجه العلاقات الكويتية - الإيرانية، كما تم تسليم رسالة موجهة إلى وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح من وزير الخارجية الإيراني الدكتور حسين عبد اللهيان، تضمنت دعوته للقيام بزيارة رسمية إلى إيران.

صندوق التنمية

العاصمة البريطانية لندن خلال فترة الغزو العراقي، مبدية استعدادها لتسديد كامل قروضها، إذا كانت الكويت بحاجة عاجلة إلى الأموال رغبة من تلك الدول في مساعدة الحكومة الكويتية بوقت الشدة. وذكر أن الكويت استطاعت جني ثمار مساعداتها للدول النامية، عبر الصندوق خلال أكثر من 30 عاماً عندما هب المجتمع الدولي للدفاع عنها، مشيراً إلى أهمية السياسة الخارجية الكويتية التي جعلت أغلب دول العالم تقف إلى جانب الحق الكويتي وتناصره.

وأفاد بأن الصندوق الكويتي للتنمية نجح من خلال جهوده في أن يكون همزة وصل، بين دولة الكويت والأغلبية العظمى من بلدان العالم، وحصد الوفاء والمؤازرة وصناعة المستقبل وحماية البلاد من الأزمات والأخطار.

وأشار إلى أن الهدف الأساسي من إنشاء الصندوق الكويتي، هو توطيد أواصر الصداقة والتعاون بين دولة الكويت وبقيّة دول العالم.

نواب

إلى الوظائف في السلكين الدبلوماسي والقنصلي. وقال الغانم في سؤاله: «بلغ إلى علمي أن الوزارة لم تلتزم بتلك المعايير والضوابط والشروط، ونقلت عدداً من المعيّنين على كادر الوظائف العامة إلى كادر السلكين

الديبلوماسي والقنصلي، رغم التفاوت الكبير بين معايير الاختيار وشروطه بين كلا الكادرين، الأمر الذي حجب الوظيفة الديبلوماسية والقنصلية عن الكوادر المستحقة، ويتعارض مع المبادئ الدستورية ومبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين كافة».

وطلب الغانم بالكشف أيضاً عن مدى صحة أن بعض الموظفين الإداريين في بعضات الكويت بالخارج، كلفوا بأعمال تدخل ضمن أعمال السلك الديبلوماسي والقنصلي، كأعداد وكتابة التقارير السياسية والاقتصادية وغيرها من أعمال، تدخل في اختصاص أعمال السلك القنصلي، وكذلك مدى صحة ابتعاث الوزارة لبعض حملة الثانوية العامة فقط، ضمن البعثات الخارجية.

من جهته أكد النائب فهد المسعود أن خارطة الأولويات النيابية التي تم الإعلان عنها، في بدء دور الانعقاد، مستمرة حتى إقرار كل التشريعات المهمة للبلد والمواطن في جميع المجالات.

وقال المسعود إن دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السابع عشر لمجلس الأمة كان دوراً استثنائياً، بما شمله من إنجازات تشريعية نوعية في زمن قياسي لم يتجاوز 30 يوماً من العمل الفعلي.

وأوضح أن التشريعات المنجزة تتعلق بقانون إنشاء المدن الإسكانية، وتعديل قانون التأمين الصحي، وتعديل قانون إنشاء المحكمة الدستورية وإنشاء المفوضية العامة للانتخابات.

أضاف أن هذه القوانين أنجزت بفضل التنسيق ما بين النواب وكذلك مع الجانب الحكومي والجهود الكبيرة التي بذلت في اللجان البرلمانية، منوهاً بأن اللجان البرلمانية شهدت اجتماعات ماراً فورية متواصلة من أجل إنجاز هذه التشريعات في زمن قياسي.

وتوجه المسعود بالشكر إلى أعضاء مجلس الأمة والحكومة وفرق العمل في اللجان البرلمانية وفرق العمل الحكومية التي عملت واجتهدت لإنجاز هذه القوانين، معرباً عن أمه في إصدار الحكومة للوائح التنفيذية لتلك القوانين للتطبيق على أرض الواقع في الأشهر المقبلة، وتجهيز التشريعات والقوانين الملحة أو المرتبطة.

وتمنى أن يكون إقرار المجلس للميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحة والمستقلة للمؤسسات الحكومية، حافزاً لبدء عجلة العمل والتطوير والتنمية وتسكين الشواغل وتعيين القيادات الوسطى والإشرافية والكلاء والوكلاء المساعدين بناء على الكفاءة وتكافؤ الفرص.

وأكد أن كل هذه الأمور لم تكن لتتحقق لولا الجهود التي بذلت والتعاون المميز بين السلطين التشريعية والتنفيذية، مطالباً بالاستعداد بعد العطلة البرلمانية لإقرار تشريعات تصب في المصلحة العامة كالإصلاحات السياسية والتنمية والمعيشية.

وقال المسعود إن «هناك تشريعات قادمة تركز على التنمية وتنويع مصادر الدخل ومشاريع رأسمالية استثمارية والمبدل الاستراتيجي مع زيادة الرواتب للموظفين والمتقاعدين وتحسين المستوى المعيشي لهم في ظل رقابة حكومية على الأسعار وتشجيع التنافسية وتفعيل دور جهاز حماية المنافسة».

وأكد أنه وفقاً للبيان الذي أصدره النواب في بداية الفصل التشريعي فإن خارطة طريق العمل التشريعية ستستمر حتى إقرار كل التشريعات المهمة للبلد حتى يتم تحقيق الهدف منها بالإصلاحات الحقيقية في المجالات المالية والاقتصادية والتعليم وتوفير فرص العمل للشباب الكويتي وإحداث طفرة في المشاريع الإسكانية.

من جانب آخر استنكر المسعود الجريمة التي ارتكبتها قبل أيام قليلة جماعة منطرفة تدعى «نماركيون وطنيون» تنتمي إلى اليمين المتطرف بإحراق نسخ من المصحف الشريف في العاصمة الدنماركية كوبنهاجن تحت حماية الشرطة الدنماركية.

وطالب الشعبية البرلمانية بأن تتحرك دولياً وتتخذ جميع الإجراءات المتاحة عبر مخاطبة البرلمان الأوروبي وغيره من البرلمانات الدولية، لسن قوانين تردع هذه التصرفات المشينة، وتمنع حكومات هذه الدول من حماية المتطرفين وأصحاب الإرهاب الفكري.

كما طالب سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف باتخاذ موقف كويتي حازم وصارم مع حكومات الدول التي وفرت الغطاء والحماية لأصحاب الفكر المتطرف والفاقد.

مطالبة نيابية

ونص الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب د.حسن جوير ومهيل المصطفى وفهد فلاح بن جامع ود.حمد المير ود.عبد العزيز الصقعي على ما يلي: لما كان العدل ميزاناً للحق، وأساساً لإرساء قواعد المساواة والأمن والاستقرار المجتمعي، ونظراً لتنوع الأنظمة التعليمية

المعتمدة في دولة الكويت على مستوى التعليم العام، واختلاف طرق التقسيم النهائي لخريجي المدارس الحكومية والمدارس الأجنبية الخاصة، وكيفية احتساب النسب والدرجات النهائية للصف الثاني عشر أو ما يعادله، ولما كانت الدولة توفر سنوياً فرص مواصلة التعليم الجامعي في العديد من دول العالم وفي مختلف التخصصات وعلى رأسها تخصص الطب البشري وطب الأسنان، وهي من أكثر التخصصات المرغوبة لطلبي البعثات الخارجية.

ولما شهدت خطط البعثات الخارجية من تحيز واضح في توزيع المقاعد الخاصة بتخصصات الطب البشري وطب الأسنان تحديداً لصالح خريجي المدارس الخاصة لاسيما ذات النظام التعليمي الأمريكي، وذلك على حساب خريجي المدارس الحكومية ممن يشكلون أكثر من 80% من مجموع خريجي الثانوية العامة أو ما يعادلها في دولة الكويت، الأمر الذي نجم عنه احتكار المقاعد الطبية في دول محددة منها المملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا ومملكة البحرين وغير خريجي المدارس الحكومية، والغبن الشديد الذي لحق بهم نتيجة لاختلاف احتساب المعادلات النهائية، ما يחדش مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين أبناء البلد الواحد.

ولما كان الدستور الكويتي ينص على قواعد العدالة بين المواطنين وحرصاً على تشجيع القطاع التعليمي العام الذي يكلف الدولة أكثر من مليار سنوياً، لذا فإننا نتقدم بالاقترح برغبة التالي: إلزام وزارة التعليم العالي بتوزيع المقاعد الدراسية في بعثاتها الخارجية لخريجي الثانوية العامة أو ما يعادلها بمختلف الأنظمة التعليمية بين القطاع العام والقطاع الخاص.

البعثة الأممية

مشيرة إلى وجود حوادث استهداف مشابهة أيضاً في نيلاً جنوب دارفور وزالنجي في وسط الإقليم.

وقال المبعوث الأممي لوكس بيرتس "إنني قلق من التقارير التي تفيد بمنع المدنيين من النزوح إلى أماكن أكثر أمناً ما أدى إلى وقوع العديد من الضحايا".

وحث "يونيتامس" جميع القوات المشاركة في الأعمال "العنيفة" على وقف عملياتها العسكرية على الفور، داعية إلى استئناف المحادثات عبر منبر جدة. كما جددت البعثة التزامها بدعم وتسهيل الجهود الرامية إلى التوصل لحل سلمي للصراع في السودان. يشار إلى أن إقليم دارفور يعاني من الاستقطاب الأهلي الحاد، الذي تعاضت معه مخاوف انزلاقه في حرب أهلية في ظل انتشار السلاح بكثافة، خاصة أنه كان مسرحاً لنزاعات مميتة لعقدين من الزمان.

ومنذ اندلاع الصراع بين القوتين العسكريتين في منتصف أبريل الماضي "2023"، تصاعدت المخاوف من تفرع الوضع في دارفور، لاسيما أن الإقليم شهد خلال السنوات الماضية اشتباكات قبلية متقطعة. فهذا الإقليم الشاسع الذي تسكنه قبائل عدة عربية وإفريقية، والمشهور بالزراعة، وتعاود مساحته قرناً تقريباً، يزخر بذكرىات الميمنة من الحرب الأهلية الطاحنة التي امتدت سنوات، مخلفة آلاف القتلى، فضلاً عن مجازر كبرى بين القبائل، قبل عقدين من الزمن.

وقد اندلع الصراع فيه عام 2003 حينما وقفت مجموعة من المتمردين في وجه القوات الحكومية المدعومة من ميليشيا الجنجويد التي اشتهرت في حينه بامطاع الخيول، وأدت أعمال العنف إلى مقتل نحو 300 ألف شخص، وتشريد الملايين.

ورغم اتفاقيات السلام العديدة، لا يزال التوتر مستمراً منذ ذلك الوقت، كالجمر تحت الرماد، ينتظر شرارة لإيقاظه.

وقد تصاعد العنف بالفعل خلال العامين المنصرمين بشكل متقطع قبل أن يهدأ نسبياً، ليعود إلى الاشتعال ثانية إثر النزاع الذي اندلع بين الجيش والدعم السريع قبل شهرين.

مقاتي

وقال ميقاتي، إنه تواصل مع حاكم مصرف لبنان، وسام منصوري، وكان هناك انسجام مع خطط الحكومة. وأشار إلى تقديم منصوري مع نوابه اقتراحاً حول خطة نقدية واقتصادية كاملة، وطلب من مجلس النواب إقرارها، وهي تتسجج مع خطط الحكومة، وفقاً لمقاتي الذي أضاف "هدفنا إقرار هذه الخطط وعلينا ألا نضيع الوقت لأن الهدف هو إنقاذ البلاد".

وصرح: "مع نهاية هذا الشهر لا نستطيع تأمين الدولار ولا الراتب بالعملة الأجنبية ولا نستطيع القيام بالعمل اللازم للاستقرار النقدي وبالتالي هذا الأمر لا

بهم الحكومة وحدها، بل يعني مجلس النواب وجميع اللبنانيين، وعلينا العمل كورشة واحدة لإنقاذ البلد"، "الحكومة لا تستطيع أن تصدر قانوناً، ولكن يمكن أن تطلب من المجلس النيابي السعي الجدي لقبول اقتراح قانون وإقراره بأسرع وقت ممكن".

وقال رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي أن يتم تقديم اقتراح قانون من قبل النواب في مجلس النواب يسمح للحكومة الاقتراض بالعملات الأجنبية من مصرف لبنان، موضحاً أن الحكومة وزعت مشروع قانون بالفعل في هذا الصدد، إلا أن المناقشة قد تستغرق وقتاً فيما يحتاج مصرف لبنان المركزي إلى وتيرة أسرع في هذه المسألة، والأفضل أن يتم طرح القانون من قبل البرلمان.

وقال رئيس الحكومة: "الأمور التي تجمعنا أكثر بكثير مما يفرقنا وكل المواضيع المطروحة تهّم جميع اللبنانيين من دون استثناء".

في سياق آخر دعت منظمات دولية، في الذكرى الثالثة لانفجار مرفأ بيروت، إلى تشكيل بعثة أممية مستقلة ومحاربة لتقصي الحقائق، في ظل التدخل السياسي المستمر في التحقيق الداخلي.

وقال أكثر من 300 منظمة وفرد اليوم، منهم، "هيومن رايتس ووتش" وناجون وأسر الضحايا، في بيان أمس الخميس، إن على الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة " طرح قرار لإرسال بعثة مستقلة ومحايي لتقصي الحقائق في الانفجار"، الذي وقع في 4 أغسطس 2020.

ووجه الموقعون رسالة مشتركة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء والدول المراقبة في المجلس، تشير إلى "التدخل السياسي المستمر في التحقيق الداخلي لفترة ناهزت ثلاث سنوات".

بايدن

أعادت 1079 شخصاً جوا من النيجر خلال عملية إجلاء لمواطنيها وآخرين من جنسيات مختلفة. لكن الجنرال عبد الرحمن ثياني -الذي تولى السلطة في نيامي قبل أسبوع- قال إن الفرنسيين "ليس لديهم سبب موضوعي لمغادرة النيجر.. لأنهم لم يتعرضوا بنائاً لأدنى تهديد".

وخلال كلمة له بمناسبة يوم الاستقلال، دعا الجنرال ثياني أنصاره إلى التظاهر "بهذوء".

وقال ثياني بصفته رئيس المجلس العسكري الحاكم "المجلس الوطني لحماية الوطن" لن يرضخ لعقوبات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس" التي تضم 15 دولة.

وتابع رئيس المجلس العسكري - الذي يتولى رئاسة الدولة - أنه لا شيء سيعرقل المسار الانتقالي والحفاظ على السيادة الوطنية، قائلاً إن قوات الدفاع لن تقسم ولن تتقاتل من أجل غايات سياسية.

وقد احتشد المئات من أنصار العسكريين -الذين سيطروا على الحكم في النيجر- في نيامي تعبيراً عن دعمهم.

وتجمع المظاهرون - الذين كان بعضهم يلوح بأعلام روسية كبيرة وسط العاصمة في ساحة الاستقلال- بدعوة من حركة "إم 62" وهي ائتلاف يضم منظمات المجتمع المدني "السيادية".

وقولى أعضاء في الائتلاف أمن التجمع الذي يُنظم في الذكرى 63 لاستقلال النيجر عن فرنسا.

روسيا

سفن "معدية" في البحر الأسود مجهزة بصواريخ إستراتيجية.

وتحدثت وزارة الدفاع الروسية في بيان عن إسقاط 6 مسيرات أوكرانية فوق مقاطعة كالوغا، دون تسجيل أي إصابات بشرية أو أضرار مادية، وبعد ساعات من الهجوم أعلن حاكم المقاطعة فياتشيسلاف شابشا أن أنظمة الدفاع الجوي أسقطت طائرة مسيرة سابعة جنوب غربي المدينة.

ويأتي الهجوم الجديد بعد يوم واحد من هجوم مماثل استهدف حي الأعمال في قلب موسكو، حيث أصابت إحدى المسيرات مبنى في حي "موسكو سيتي"، مما أوقع أضراراً مادية، دون تسجيل إصابات.

وفي هذا السياق، قال أمين مجلس الأمن القومي والدفاع الأوكراني أوليكسي دانييلوف إن هجمات الطائرات المسيرة على موسكو ينفذها من سماهم "الثوار الروس".

وأكد دانييلوف عدم وجود أي قيود على استخدام الأسلحة الأوكرانية المصنعة محلياً ضد أهداف داخل الأراضي الروسية.

وكان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي حذر الأحد الماضي من أن "الحرب" تصل إلى روسيا و"مونها"، في إشارة إلى الهجمات التي طالت الداخل الروسي.